

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الواحدة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد زادزيسلاف راباكي (بولندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٠١ مؤتمر نزع السلاح.

أود في البداية أن أرحب بحفاوة بسعادة السفير سامح حسن شكري الذي تولى مؤخرًا منصبه ممثلًا لمصر في مؤتمر نزع السلاح. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد له تعاوننا معه ودعمنا له في منصبه الجديد.

وقبل الشروع في نقاشنا، أود أن ألفت انتباهكم إلى طلي الدائمك وعمان الواردين في الوثيقة CD/WP.541/Add.2 الموضوعة أمامكم للمشاركة في أعمال المؤتمر خلال هذه الدورة. ووفقاً للممارسة المتبعة، أدعوكم إلى اتخاذ قرار بشأن هذين الطلبين دون النظر فيهما سلفاً في جلسة عامة غير رسمية.

فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة الدائمك وعمان للمشاركة في أشغالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): تضم قائمتي للجلسة العامة هذا اليوم ١٠ متكلمين: ستأخذ الهند الكلمة أولاً ثم إندونيسيا والاتحاد الروسي وسري لانكا وفرنسا وسويسرا وإيطاليا ورومانيا واليابان وأستراليا. بيد أنني أود الإدلاء ببيان قبل إعطاء الكلمة.

كما أخبرتكم من قبل، وبما أن فترة الأسبوعين اللازمة لاعتماد برنامج العمل وصلت نهايتها، أود إطلاعكم على نتائج المشاورات الثنائية التي أجريتها مع كافة الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح.

وحسب التكليف الصادر عن مؤتمر نزع السلاح في ختام دورة ٢٠٠٥، أجرى الرئيس الفعلي للمؤتمر وخلفه آنذاك مشاورات غير رسمية بخصوص إمكانية الوصول إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وأخبرنا وفد بيرو بالنتائج التي انتهى إليها خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة التي أجريت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. فقد خلص وفد بيرو إلى استحالة تحقيق توافق في الآراء آنذاك بشأن برنامج عمل للمؤتمر أساسه المقترحات الموجودة سواء منها الرسمية أو غير الرسمية. وأجريت عدداً من المشاورات بصفتي الرئيس المقبل للمؤتمر نزع السلاح والفعلي عقب ١ كانون الثاني/يناير. وعقدت في الأسابيع القليلة الماضية مشاورات ثنائية مع كافة الوفود في مؤتمر نزع السلاح. وأود تقديم نتائجها.

إن الهدف الرئيسي من تلك المشاورات هو النظر إن كان قد حدث أي تغير في مواقف الدول الأعضاء بخصوص برنامج للعمل. وحاولت التأكد من استعداد الوفود لقبول الأفكار المطروحة في هذه القاعة بما فيها الأفكار الواردة في مقترح السفراء الخمسة والمقترح الأخير الذي أتى به وفد بيرو وما جاء في الورقة غير الرسمية التي قدمها سعادة السفير الهولندي ساندرز العام الماضي. ولم نتبين للأسف أي تغير في موقف الوفود بخصوص برنامج العمل. وما زلنا نسمع آراء مختلفة بشأن ما يمكن أن يحتويه. وبينما تدعم غالبية الوفود مقترح السفراء الخمسة، لا تقف منه بعض الوفود الأخرى موقف المؤيد. وتختلف الأولويات بشأن أشغال المؤتمر باختلاف الوفود. بل إن مواقف الدول الأعضاء تتباين إلى حد لا تسمح فيه بتوافق في الآراء بشأن البرنامج أو بإنشاء أي لجان مخصصة أو تعيين أي منسق خاص. ومع ذلك، فإننا نلاحظ تركيزاً على الحاجة إلى قدر أكبر من المرونة وكذلك حضوراً لفكرة تحديث المسائل التي ينبغي للمؤتمر تناولها.

ولاحظت خلال المشاورات التي أجريتها قلقاً وانزعاجاً من عمل مؤتمر نزع السلاح ومستقبله. ويتطلع الجميع إلى تجاوز أداء مؤتمر نزع السلاح غير المُرضي خلال السنوات التسع الماضية، وهو تطلع إلى الابتكار والإتيان بأفكار جديدة والشروع في مناقشات مستفيضة عن الأهلية ومداولات تؤدي إلى عمل فعال ومثمر. وينضاف هذا إلى ما يمكن تسميته "التوصل برسالة قوية"، ولا سيما بعد اجتماع اللجنة الأولى في العام الماضي. ويؤكد عدد من الوفود على أنه ينبغي لنا الاستفادة من "الزخم" وهيئة الظروف الملائمة للمداولات في جوهر الموضوع الذي يمكننا من اعتماد برنامج العمل الذي طال انتظاره.

ودعوني الآن أخيركم بمبادرة رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة لدورة ٢٠٠٦، بمعنى تعيين أصدقاء الرؤساء.

إن تعيين أصدقاء الرؤساء حق خاص بالرؤساء الذين يستطيعون بحرية اختيار من بمقدوره مساعدتهم على أداء مهامهم، وقائم على سابقة في هذا المؤتمر. وليس استخدام آلية "أصدقاء الرئيس" أمراً جديداً على هذه القاعة. وربما المستجد الوحيد هو أن مجموعة "الأصدقاء" تحظى بدعم كافة رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة لعام ٢٠٠٦، مما ينبغي له أن يسمح بالتماسك والاستمرارية في أداء مهامهم.

ويسرني أن أعلن أن رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة لدورة ٢٠٠٦ - بولندا وجمهورية كوريا وروسيا ورومانيا وسلوفاكيا والسنغال - قد عينوا السفراء التالية أسماؤهم أصدقاء للرؤساء: سفير إيطاليا سعادة السيد كارلو تريزا؛ وسفير بلغاريا سعادة السيد بيتكو دراغانوف؛ وسفير الجزائر سعادة السيد إدريس الجزائري؛ وسفيرة سري لانكا سعادة السيدة سارالا فيرناندو؛ وسفير شيلي سعادة السيد خوان مارتايت؛ وسفير اليابان سعادة السيد يوشيكوي ماين.

وسيقوم أصدقاء الرؤساء بأعمالهم طوال فترة دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦. وتتمثل مهمتهم الرئيسية في مساعدة الرؤساء الستة على الاضطلاع بمسؤولياتهم. وإننا مقتنعون بأنه ينبغي للرؤساء أن يركزوا على أنشطة هدفها المباشر هو البحث عن توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، أي على التخطيط والإعداد الصحيح للنقاشات المنظمة وعلى أنشطة أخرى لها صلة ببرنامج العمل. ولذلك، يمكن لأصدقاء الرؤساء التركيز على موضوعين.

أما أولهما فهو جدول الأعمال. فالحفاظ عليه يكتسي أهمية حاسمة نظراً لغياب برنامج عمل. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتناول أي مسألة في إطار جدول أعماله. ويتعين على كل واحد من رؤساء مؤتمر نزع السلاح، في الوقت ذاته، أن يستمر في مراعاة مسألة مراجعة جدول الأعمال كما ورد في مقدمة جدول الأعمال الذي اعتمده في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ونعتقد أن بإمكان أصدقاء الرؤساء أن يساعدوا الرؤساء الستة على النهوض بتلك المسؤولية وأن يجروا مشاورات غير رسمية في هذا الشأن. وتجدر بنا الإشارة كذلك هنا إلى أنه ينبغي اعتماد برنامج للعمل أساسه جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بناء على النظام الداخلي. ومن ثم، هناك صلة واضحة بين مسألة جدول الأعمال وبرنامج العمل. ولذلك سيقوم أصدقاء الرؤساء أيضاً، فيما بعد وبطبيعة الحال، بمساعدة الرؤساء الستة في بحثنا عن توافق للآراء بشأن برنامج للعمل.

وأما الموضوع الثاني، فيتعلق بفعالية أساليب العمل. فقد أثارت عدة وفود في ٢٠٠٥ مسألة تحسين فعالية أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. ومع أن مشاكل مؤتمر نزع السلاح الرئيسية هي ذات طبيعة سياسية، يرى البعض أن تحسين الإجراءات قد يؤدي إلى خلق بيئة تنظيمية أنسب لإحداث تغيير في المواقف السياسية. وأود إعطاء كم بعض الأمثلة عن أفكار طرحت في ٢٠٠٥: تمديد فترة ولاية الرؤساء (بما أن أربعة أسابيع تؤدي إلى التجزئة وغياب الاستمرارية) ومجال حقوق الرئيس فيما يتعلق بتعيين المقررين الخاصين.

ولن تكون لأصدقاء الرؤساء في البداية أي ولاية خاصة عدا ما ورد أعلاه. بيد أن ولايتهم قد تتعرض للتغيير على يد الرؤساء الستة عند الضرورة خلال أشغال مؤتمر نزع السلاح.

وأرغب في إخباركم الآن عن الطريقة التي سيعمل بها أصدقاء الرؤساء. فسيجري كل صديق مشاورات بصفته الشخصية. وسيجتمع أصدقاء الرؤساء، عند الاقتضاء، فيما بينهم أو مع الرؤساء الستة. وسينظر أصدقاء الرؤساء في المقترحات الراهنة ويدرسون الاقتراحات التي قد تُقدم خلال دورة ٢٠٠٦، ويبدون آراءهم لرؤساء مؤتمر نزع السلاح الحاليين.

ويرفع الأصدقاء تقريراً لرئيس هذه الدورة بشأن ما توصلوا إليه من نتائج. وينبغي لكل رئيس حالي، عند الضرورة، أن يغتنم الفرصة لعرض هذه النتائج في جلسات عامة (غير رسمية على الأرجح) للسماح لمؤتمر نزع السلاح بمناقشتها. وسيؤدي الرئيس الحالي دور المنسق غير الرسمي لعمل أصدقاء الرؤساء.

وسنجري اليوم، بناء على بنود جدول الأعمال، نقاشاً أتمنى أن يساعدنا على تحديد مسائل أو عناصر ممكنة من عمل مؤتمر نزع السلاح. وكما ورد عدة مرات في هذا القاعة، فإن جدول الأعمال هذا، كما اعتمده مؤتمر نزع السلاح، يتميز بما يكفي من المرونة للسماح لنا بتناول أي مسألة. ويمكن تناول كل المسائل في نطاقه. ويضم نطاقه بالفعل ما يسمى بالقضايا الأساسية، كما أنه يتيح فرصاً للإتيان بأفكار مختلفة عبر مداولات بناءة ومبتكرة، وبذلك يسمح بتحديد عناصر عمل ممكنة. ولهذا السبب ينبغي لنا أن نركز نقاشنا بناء على بنود جدول الأعمال. فتحديد عناصر العمل الممكنة لن يملأ جدول الأعمال بمسائل موضوعية فقط، بل ربما يمكننا أيضاً بشكل أفضل من استخدام وتخصيص ما في حوزة مؤتمر نزع السلاح من وقت وموارد.

وأؤكد لكم بأن الرؤساء الستة لن يدخروا جهداً لإعداد تفاصيل "الجدول الزمني لأنشطة رؤساء مؤتمر نزع السلاح". وننوي إخباركم بهذا الأمر يوم الخميس المقبل الذي يوافق ٩ شباط/فبراير.

وأؤكد بشدة على أن تحديد المسائل - العناصر الممكنة لبرنامج عمل - و"الجدول الزمني" المفترض لن يلحقاً أدنى ضرر بأي قرار يُتخذ مستقبلاً في هذا المؤتمر بشأن برنامج عمل أو بإنشاء أي هيئة فرعية. وفي نفس الوقت، يبقى الوصول إلى توافق للآراء بشأن برنامج عمل الهدف الأكبر الذي أتوخاه أنا ورؤساء مؤتمر نزع السلاح الآخرين في دورة ٢٠٠٦.

حضرات المندوبين الموقرين، لقد جعلتم الاعتماد السريع لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام أمراً ممكناً. وأتمنى أن نخطو اليوم خطوة صغيرة أخرى صوب تنشيط مؤتمر نزع السلاح وتحسين أدائه. ويجدوني أمل

صاوق ألا تترددوا في الاتصال بأصءقاء الرؤساء وتقدم آرائكم لهم بشأن أحد المواضع التي أشرت إليها أعلاه أو جمعها.

وأود الآن إعطاء الكلمة لممثل الهند، سعادة السفير جاينات براساد.

السيد براساد (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يهنئك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن يثني على المبادرات العديدة التي اتخذتموها سعياً لتحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج لعمل المؤتمر. وأتمنى أن تتكلل مهمتكم بالنجاح وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم.

كما نقدر مبادرتكم بتمديد الاتفاقية القائمة الخاصة بالرئاسة الثلاثية لتضم كافة الرؤساء المقبلين لدورة ٢٠٠٦ من مؤتمر نزع السلاح. وإن فكرتكم المتعلقة بإشراكهم في اتخاذ القرار وبدعوتهم إلى المشاورات الرئاسية تتضمن الاستمرارية والتماسك في المبادرات الرئاسية طوال السنة. كما يستحق الرؤساء الخمسة المقبلون التقدير على العمل معكم بشكل وثيق مبدعين في استكشاف الخيارات المتعلقة ببدء العمل الموضوعي في المؤتمر.

ونشعر بالرضا لأن المؤتمر اعتمد جدول أعماله التقليدي بالإجماع في جلسته الأولى. ولا يعكس هذا سوى إيمان الدول الأعضاء بأن جدول الأعمال الراهن مناسب وشامل ومرن بما يكفي لتناول المسائل التي تعتبرها مهمة لأمنها الوطني ولتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وبعد أن اعتمد المؤتمر جدول الأعمال، فإن المهمة الأولى للمقاة على عاتقه هي الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. وإن الهند عازمة على النظر في أي مبادرة قادرة على تحقيق توافق في الآراء بشأنها. لقد واجهت اثنان وأربعون رئاسة هذا التحدي منذ ١٩٩٩. ونؤيد مبادرتكم بدعوة الدول الأعضاء إلى إجراء نقاش بشأن مسائل جدول أعمال المؤتمر أملاً في أن تمكننا المداولات التي سنعقدها اليوم والأيام المقبلة من إيجاد أساس مشترك يفضي إلى الاتفاق.

لقد ظل هدف نزع السلاح على جدول الأعمال الدولي منذ صنع الأسلحة النووية الأولى واستخدامها. وقد أولى المجتمع الدولي هذا الهدف الأولوية القصوى كما ورد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨. وما زال هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يحظى بنفس الأهمية التي كانت له آنذاك. وأكد رئيس الوزراء الدكتور مانموهن سينغ في خطاب أمام البرلمان الهندي في تموز/يوليه من العام الماضي على أن نزع السلاح النووي يبقى محور اهتمام سياسة الهند الخارجية. والهند ملتزمة بإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يتحقق بطريقة منهجية وتدرجية من خلال نزع السلاح عالمياً وبشكل يمكن التحقق منه وبصورة غير تمييزية.

وتواصل الهند، كإجراء مؤقت، دعم طلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الحصول على ضمانات أمنية متعددة الأطراف وملزمة قانونياً، إلى أن يتحقق هدف نزع السلاح النووي عالمياً. ذلك أن هذه الدول تعتبر الضمانات الأمنية القائمة مشروطة وليست ملزمة قانونياً. بيد أن قليلاً من التقدم أحرز في تحقيق هذا الطلب.

لقد عبرت الهند دائماً عن استعدادها للمشاركة في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تكون متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها عالمياً وبصورة فعالة. وهذا جوهر ولاية شانون التي تضمنت لب قرار الجمعية العامة الصادر في ١٩٩٣ بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والذي أيدته الهند ودول أعضاء أخرى. وإذ نعي ما حصل من تطورات في هذا المجال منذ عام ونصف، ما زلنا نؤمن بأن هذا الجوهر ينبغي له أن يبقى أساس كل عمل في المستقبل.

لقد ساهم التطبيق السلمي لتكنولوجيا الفضاء إسهاماً كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للهند. ووضعت الهند بنية تحتية متنامية تضم نشر عدة سواتل في الفضاء من أجل الاتصالات والاستشعار من بُعد واستخدام تكنولوجيا الفضاء والأصول الموجودة فيه في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والصحة والتعليم وإدارة الموارد الطبيعية وإدارة الكوارث. وتلتزم الهند بذلك بالسعي السلمي وراء تكنولوجيا الفضاء وبالحفاظ على الفضاء الخارجي الذي يعد إراثاً مشتركاً للبشرية وحصره في الاستخدام السلمي فقط. ونشعر بنفس القلق حيال أخطار نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ونؤمن بأن هذا لن يكون من مصلحتنا المشتركة. ونعتبر هذا المؤتمر المحفل المناسب لتناول هذه القضية.

إن جدول أعمال المؤتمر شامل ويتمتع بتأييد كافة الدول الأعضاء. كما ينبغي لأي برنامج عمل للمؤتمر أن يراعي انشغالات الدول الأعضاء وأولوياتها إن أريد له الحصول على تأييد كافتها. وسعت الهند أيضاً، على سبيل المثال، إلى توفيق التقارب المتزايد بشأن مقترح السفراء الخمسة الذي اقترح ولاية تفاوضية بشأن نزع السلاح النووي، رغم أن ولايته تختلف عما جاء في الوثيقة CD/1570. وتستمر في دعم المقترح لأنه يعكس إلى حد بعيد أولويات أغلب الأطراف في المؤتمر. وتواصل الهند في هذا السياق تأييدها التام للبيان الصادر في العام الماضي عن مجموعة الـ ٢١.

لقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته إلى المؤتمر بأن غياب الإرادة السياسية هو الذي لم يسمح للمؤتمر بالوصول إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وكما رأينا، فقد فشلت التعديلات الإجرائية والتغييرات الشكلية في المقترحات القائمة في الخروج من المأزق. كما أثرت الأسباب الكامنة وراء المأزق الذي يعيشه المؤتمر في عمليات ومحافل أخرى متعددة الأطراف مثل تأثيرها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في ٢٠٠٥. وليس هذا دليلاً على فشل إجرائي فحسب؛ بل إنه يعكس الاختلافات العميقة بخصوص انشغالات الدول الأعضاء الأمنية وأولوياتها وأهدافها. فليس غريباً إذن أننا فشلنا في الوصول إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لهذا المؤتمر.

ولا نتفق مع الرأي القائل بأن المأزق الحالي عنوان على فشل المؤتمر. فلا يزال هذا الأخير وثيق الصلة بعالم اليوم، بصفته الهيئة الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وليس هناك محفل بديل يجمع دولاً مهمة على الصعيد العسكري ويستطيع الدخول في مفاوضات على مسائل تؤثر تأثيراً مباشراً في الأمن الدولي. وإن كان هناك اختلاف في الآراء بشأن الانشغالات الأمنية، فغياب التوافق ذاته بين الدول الرئيسية سيعوق أيضاً إحراز التقدم في أي عملية أو آلية بديلة.

وتؤمن الهند بأننا في حاجة إلى مواصلة المشاركة في المداولات، بما أن هذه الأخيرة شرط ضروري لنجاح أية عملية تفاوض. وإن اقتراحكم العملي القاضي بالشروع في استجلاء المسائل الواردة في جدول الأعمال من شأنه أن يكون أداة استخلاص تؤدي إلى توسيع القاعدة المشتركة. وكما قال ماهاتما غاندي: "حياة المبادئ التطبيق". ولا بد لنا من أن نثابر في جهودنا، بيد أن هذه الأخيرة ينبغي أن تُبدل صراحة في سبيل وضع برنامج عمل. وندعم مبادرة الرئاسة أملاً في أن تؤدي النقاشات في الجلسات العامة إلى الشروع في عمل موضوعي في المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الهندي براساد على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا، سعادة السفير مكارم وييسونو.

السيد وييسونو (إندونيسيا) (الكلمة بالإنكليزية): إنه لامتياز وشرف لي أن أتكلم لأول مرة في مناسبة يصادف اجتماعها رئاستكم لهذا المحفل المتميز في هذه القاعة التاريخية. ولهذا، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الرفيع في هذه المناسبة الميمونة وأن أعرب عن اعتقادي الراسخ بأننا سنبتدي إصراراً جديداً على إجراء مداولات مثمرة وبناءة بقدر أكبر تحت قيادتكم المقتدرة. وأؤكد لكم في نفس الوقت بأن وفد بلدي سيقدم الدعم والتعاون الكاملين لمساعدتنا المشتركة صوب تحقيق عالم أكثر أمناً.

يشعر عدد كبير منا فعلاً، بما في ذلك إندونيسيا، بقلق بالغ لأن المؤتمر ظل جامداً عقداً من الزمن تقريباً، حتى ونحن نقر بأن حقبة ما بعد الحرب الباردة يُفترض فيها أن تكون قد خلقت جواً يؤدي إلى السلم والأمن الدوليين. وأعتقد أن أعضاء "أفضل منتدى على الإطلاق" سيوافقون على أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ما زالا من أكبر المسائل أهمية وموضوعية وإلحاحاً في العالم اليوم. وعلى هذا الأساس، أحشى إذا سادت التزعة الحالية أن يصبح مؤتمر نزع السلاح غير قادر على ادعاء كونه أنه محفل التفاوض الوحيد وأن يصبح مجرد محفل آخر للتداول بل أن يعد قريباً أسوأ من ذلك مجرد مهرجان خطابي.

بيد أننا شهدنا في بداية دورة ٢٠٠٦ تطورات مشجعة نوعاً ما. فالقرار الذي اتخذتموه بصفتكم الرئيس الحالي رفقة الرؤساء الخمسة المقبلين بوضع آلية الرؤساء الستة هو بكل تأكيد "إنجاز هام". ذلك أن هذا القرار يضمن على الأقل قدرأ أكبر من التركيز في اهتمام أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومداولاتهم طوال دورة ٢٠٠٦. ومن ثم، يود وفد بلدي أن يهنئ الرؤساء الستة وأن يعبر عن تقديرنا الكبير لهذا الابتكار غير المسبوق. ونأمل جميعاً أن يلي هذه "الإشارة الطيبة" مزيد من المبادرات الملموسة والخطوات العملية من أجل الخروج من المأزق الراهن الذي يعيشه برنامج العمل.

لقد قال سلفي قبل بضع سنين في هذا المحفل إننا رغم تفضيلنا لبرنامج عمل شامل ومتوازن، ومن ثم تأييدنا لموقف مجموعة الـ ٢١، تبقى إندونيسيا مرنة في نهجها ومنفتحة على مبادرات جديدة. ويقوم هذا النهج على قناعتنا بأن المرونة ضرورية إن كنا نأمل في رؤية مؤتمر نزع السلاح يعود إلى مساره الصحيح ويستعيد مصداقيته. وما زالت إندونيسيا اليوم ثابتة على قناعتها هذه. غير أن المرونة والانفتاح لن يُكتب لهما النجاح في مواجهة التحديات المطروحة أمامنا والاستجابة لتطلعات المجتمع الدولي ما لم توجههما بعض المبادئ الأساسية.

ويرى وفد بلدي، أولاً، أن السبب الوحيد وراء المأزق الحالي الذي يعرفه مؤتمر نزع السلاح هو غياب الإرادة السياسية من جهة أعضائه. فلا أعتقد أن هناك بلداً في هذه القاعة يعارض الهدف النهائي في تحقيق نزع السلاح الشامل والتام تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. ومع ذلك، ظل هذا المؤتمر لسنوات رهين بعض من يعتقد أن السبيل الوحيد للتقدم هو استخدام قاعدة الإجماع. فإن كنا جادين في السعي إلى إحراز تقدم في عملنا الموضوعي فلا بد من توفر الإرادة السياسية التي يقتضي تحقيقها المرونة والانفتاح. وإلا، أخشى أن يكون من الممكن التنبؤ منذ هذه الفترة المبكرة من الدورة بما سيأتي به مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦.

ثانياً، ندرك جميعاً أن وجود أسلحة الدمار الشامل لا يشكل تهديداً بالغاً وخطراً كبيراً على الدول التي تملكها أو تنتجها فحسب، بل على كافة البلدان وعلى البشرية جمعاء. وأكد أن مواجهة هذا المشكل لا تقتصر على عدد محدود من البلدان؛ بل إن نمجاً متعدد الأطراف هو خير ما يتبع. ونرحب، بطبيعة الحال، بنهج أحادي في هذا الصدد ونقدره أيضاً، غير أنه لن يحل المشكل سوى جزئياً وفي نطاق محدود. ومن ثم، فإن تعدد الأطراف في تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أن يحظى بالقبول والاحترام الواسعين بصفته المبدأ الرئيسي في عملنا، لأنه يمثل موضوعية وأهمية المحفل الدولي بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

ثالثاً، أكيد أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح مسألة واسعة ومعقدة جداً بما أنها تشمل نطاقاً عريضاً من الجوانب بما فيها السياسي والاقتصادي والإنساني والبيئي وغير ذلك. كما أن كل نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل يتسم في نفس الوقت بتشعبات معقدة، مما يزيد من صعوبة جهودنا لحظرها. وفي هذا الصدد بالذات، يتمنى وفد بلدي أن يركز على الأهمية القصوى التي يكتسبها الجانب العملي إن كنا نرغب فعلاً في أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً حقيقياً. وتظل إندونيسيا ملتزمة بالهدف النهائي في تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل وبمعاهدة ل نزع السلاح الشامل والتام تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. غير أن إندونيسيا تتبع كذلك نمجاً عملياً من حيث سبل ووسائل تحقيق هذين الهدفين وهي، في هذا السياق، على استعداد تام لاتباع نمج متدرج. وفي أحسن الأحوال، نفضل أن يتناول مؤتمر نزع السلاح جميع بنود جدول الأعمال في آن واحد؛ بيد أننا مستعدون كذلك للشروع في مناقشة بعضها كما جاء في مقترح السفراء الخمسة مثلاً. وأمامنا الآن هذا المقترح الذي لقي ترحيباً واسعاً بصفته الأصلح لسنوات عديدة. ووفد بلدي مستعد لمناقشته والشروع في العمل إن كان ذلك ما يرحوه المؤتمر.

ويحتاج هذا المؤتمر إلى تنشيط تلزمنا لتحقيقه الإرادة السياسية لبدء نقاشاتنا من جديد؛ ولا بد من التأكيد على دور تعددية الأطراف في هذا المسعى ونحتاج إلى اتباع نمج عملي. لقد بدأ الرؤساء الستة عملهم بفكرة جديدة قائمة على رئاسة موحدة. ونتمنى أن تعقب هذه المبادرة نقاشات ومداومات مستدامة وبناءة.

وأخيراً، ذكرنا السفير الهولندي أياماً قليلة من قبل بالمعنى النبيل الذي يحمله الرسم الموجود في هذه القاعة. ومن ثم، أقوم بدوري بتذكير كل واحد منكم بأننا ونحن على مشارف الدخول إلى هذه القاعة، يمكن أن نقرأ على الحائط في المر هذه الكلمات لروبرت سيسيل: "ها هنا عمل عظيم من أجل السلم يمكن للجميع المشاركة فيه. فإما أن نترع الأمم السلاح وإما أن نهلك. كن عادلاً ولا تخف". وأنا على يقين من أننا قادرون معاً على إنجاز ذلك العمل العظيم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الإندونيسي وييسونو على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير الاتحاد الروسي، السيد فاليري لوشينين.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أؤكد على دعمنا لجميع أفكاركم البناءة التي تهدف إلى استئناف النشاط العملي للمؤتمر.

وموضوع مداولاتنا هذا اليوم هو كيف نعمل، بناء على جدول الأعمال المُقر، إلى اعتماد برنامج عمل المؤتمر وهو الخطوة التالية التي ينص عليها النظام الداخلي. ونحن منفتحون فيما يخص هذه المسألة. وسنكون على استعداد لعدم معارضة "مقترح السفراء الخمسة" ونأمل أن يتحقق توافق في الآراء بناء على ما ورد فيه؛ وهو المقترح الذي يحظى بأوسع تأييد كما نعلم جميعاً.

وأولوية الاتحاد الروسي المعروفة هي مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من خلال حظر ملزم قانونياً على نشر الأسلحة فيه وعلى استخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وهذه نقطة طرحناها مراراً. وهي ربما أكثر بنود جدول الأعمال موضوعية ومدعاة للتفاوض. ولا توجد على كل حال أسلحة في الفضاء الخارجي بعد، والمنع أسهل دائماً من الحظر والتخفيض. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يؤدي إلى زيادة تطوير القانون الدولي الخاص بالفضاء الخارجي، والذي وُضعت أسسه بالفعل، وإلى سد الثغرة الكبيرة الموجودة في ذلك القانون. ومن الأمور المهمة كذلك التطور السريع الذي يشهده التعاون بين الأطراف الفاعلة الرئيسية - روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والاتحاد الأوروبي ودول أخرى - مما يخلق شروطاً سياسية ملائمة للتفاوض. ومن مصلحة كافة الدول دون استثناء، حتى تلك التي لا تملك بعد برامج الفضاء الخارجي الخاصة بها، أن تضمن اشتغال المركبات الفضائية بشكل عادي: فالبشرية جمعاء تعتمد بشكل متزايد على أنشطة الفضاء الخارجي. كما أن من مصلحة الجميع ألا تكون هناك تهديدات عسكرية في الفضاء الخارجي أو منه. ونظراً للتطور السريع للتكنولوجيات العسكرية والمعلوماتية المرتبطة بالفضاء الخارجي، يتضح كذلك أنه ليس هناك تعاون طوعي بين دول بمفردها، حتى وإن كان كبيراً، قادر على ضمان الأمن المتكافئ للجميع، وهو ما لا يتحقق سوى من خلال اتفاق دولي ملزم قانونياً.

ونسعى إلى وضع اتفاق جديد ملزم قانونياً في المؤتمر وإبرامه بشأن عدم نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. غير أننا، كما تعلمون، قد خطونا خطوة أهم وأصعب صوب التوافق في سياق "مقترح السفراء الخمسة". فقد اتفقنا في هذا السياق، على ولاية استطلاعية بدلاً من ولاية تفاوضية تُعهد للجنة الخاصة المقبلة بشأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونتطلع إلى أن يقوم شركاؤنا بشيء في المقابل.

إن الاتحاد الروسي ملتزم بهدف نزع السلاح النووي امتثالاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، لا يمكن القضاء التام على الأسلحة النووية إلا بشكل مرحلي ومتدرج صوب الهدف النهائي بناء على اتباع نهج شامل بمشاركة كافة القوى النووية، وبالحفاظ في نفس الوقت بطبيعة الحال على الاستقرار الاستراتيجي. ونشاط سعادة السفير الصيني الموقر رأيه عن أهمية مبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول وكذلك عن

استحالة تعزيز الواحد منا أمنه على حساب أمن الآخرين. وتفي روسيا بكل تعهداتها في مجال خفض الأسلحة النووية. وعملية التخفيضات هذه التي تقتضي قدراً عالياً من اليد العاملة وتنسم بصعوبتها التقنية وكثرة تكاليفها تمضي عموماً بشكل ناجح ومتسق ومتواصل. بل إن عدد الأسلحة النووية فوق المعمورة ما انفك يتضاءل بفضل الجهود المشتركة والموحدة التي تبذلها روسيا والولايات المتحدة.

ولا نعترض على إنشاء لجنة متخصصة لترع السلاح النووي بالولاية التي ينص عليها "مقترح السفراء الخمسة". وأود أن ألفت انتباهكم إلى أن الترسنة النووية الروسية قد تقلصت بمقدار خمسة أمثال مقارنة بسنة ١٩٩١. وخفضت الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بثلاثة أرباع. ويتعين على روسيا والولايات المتحدة، بمقتضى معاهدة موسكو، مواصلة خفض مستويات رؤوسهما الحربية الاستراتيجية بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً بحلول نهاية ٢٠١٠ مقارنة بالعتبات النهائية التي حُددت لنهاية ٢٠٠١. وما انفكت روسيا تعلن عن استعدادها لمواصلة تخفيض ترسانتها الاستراتيجية إلى مستوى أدنى مما تنص عليه معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

ونعتقد أن عمل لجنة متخصصة لترع السلاح النووي سيكون ناقصاً ومغرضاً لو حصر تركيزه على تخفيض الأسلحة النووية في الدول النووية. فمسألة عدم الانتشار النووي وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار تزداد الآن خطورة واستعجالاً وينبغي كذلك أن تناقش في اللجنة المتخصصة. وفي نفس الوقت، فإن المسائل المتداخلة المتعلقة بترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية تُتناول بشكل تام وشامل في إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وجدير بنا بكل تأكيد أن نفكر في كيفية تجنب الازدواجية في مجالات عمل المحفلين.

وما انفكت روسيا تدعم التوصيات المتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بشأن وضع معاهدة في مؤتمر نزع السلاح تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة. وإن تحقيق توافق على برنامج عمل متوازن للمؤتمر سيمكن من بدء مفاوضات على هذه المسألة المهمة.

وهناك قضية "نووية" أخرى في جدول أعمالنا. فلن نعترض على مقترح "السفراء الخمسة" القاضي بإنشاء لجنة متخصصة في المؤتمر تعنى بمسألة الضمانات الأمنية للدول التي لا تملك أسلحة نووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وستكون روسيا مستعدة للتقدم صوب وضع اتفاق شامل بشأن ضمانات الأمن السلبية. ونود الإشارة في نفس الوقت إلى أن ١٠٠ دولة عضو في مناطق خالية من السلاح النووي قد أعطيت فعلاً ضمانات أمنية ملزمة قانونية. وندعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى من هذا القبيل.

هذه هي النهج التي نتبعها بخصوص المسائل الأساسية في جدول أعمالنا والتي تجرى الآن أغلب النقاشات بشأنها. ولن نتوقف عن الإشارة في بياننا إلى المقترح الذي قدمه فريق "السفراء الخمسة". وهذا دليل على أن روسيا على وشك دعمه وسنكون على استعداد للموافقة على تعيين منسقين خاصين للنظر في المسائل الثلاث المتبقية من الموضوع وهي الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل وأنظمتها الجديدة وبرنامج شامل لترع السلاح والشفافية في نزع السلاح. وقد عبرنا عن آرائنا بخصوص هذا الموضوع في مناسبات عديدة. ولا نعتقد أن

بالإمكان حدوث خلافات شديدة في هذا الشأن. ونعتقد أن هذه البنود قد صيغت بطريقة عامة إلى درجة أنها ستسمح لنا بالنظر بشكل عملي في كل مسألة محددة في إطار برنامج عمل متفق عليه.

أما المسائل الأخرى المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، فبديهي أنه ينبغي لها أن تستوفي ثلاثة معايير على الأقل إن أُريد إدراجها في برنامج عملنا: فينبغي أن تحصل على توافق في الآراء وأن تطابق ولاية المؤتمر وخصائصه وألا يعيد تناولها إنتاج ما تقوم به فعلاً منظمات أو محافل دولية أخرى أو تنوي القيام به. ونلاحظ أن أيّاً من هذه المسائل لم يحدد بعد. ولا نعترض بطبيعة الحال على مواصلة السعي إليها؛ فلا شك أن على مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب لتهديدات وتحديات جديدة. بيد أننا نواجه الآن مسؤولية أعلى شأنًا ألا وهي استئناف العمل العادي في المؤتمر. ومن الواضح للجميع أن مؤتمراً معطلاً لا يمكنه ولن يمكنه النظر في أية مسألة سواء أكانت جديدة أو تقليدية. ونشاط رأي سعادة السفير السويدي الموقر عندما قال إن الحديث الراهن عن التهديد القديم مقابل التهديد الجديد حديث مغلوط وإن أيّاً منهما لم يُتناول في النهاية وهذا مؤسف للغاية. ولذلك، وبينما نكن كل الاحترام لحق أي دولة في اقتراح أي مسألة للنظر فيها، نعتقد أن من المهم في هذه المرحلة ألا نزيد تعقيد ما هو صعب فعلاً من بحث عن توافق على برنامج عمل للمؤتمر بإدراج مسائل إضافية وإن كانت موضوعية. ونبقى في الوقت نفسه، بطبيعة الحال، منفتحين على كل الأفكار والمقترحات الجديدة التي لا تخل بالوصول إلى اتفاق على برنامج العمل.

وأود في الختام أن أتحدث قليلاً عن مسألة منهجية. فروسيا ترحب بكافة الجهود الساعية إلى تحقيق توافق بشأن برنامج عمل متوازن للمؤتمر. فهذا البرنامج وحده قادر على التوفيق بين المصالح والأولويات المختلفة داخل محفل متعدد الأطراف يعمل بناء على قاعدة التوافق في الآراء. والمطالب التي تدعونا إلى التخلي عن نهج متوازن تجهل الواقع وتبعدنا عنه، بل تؤدي إلى مشاكل إضافية بدلاً من تسهيل التقدم نحو التوافق. أما السبيل للخروج من هذا المأزق فهو في موضع آخر: ففي سياق الظروف الراهنة لا يمكن ضمان التقدم إلا بالتقارب مع مراعاة بعضنا مصالح وانشغالات البعض وإبداء حسن النية السياسية. وهذا هو النهج الذي يدعمه الوفد الروسي، ونؤمن بأن الإرادة السياسية لكافة الدول ستساعدنا على تحقيق التوافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر بناء على "مقترح السفراء الخمسة" الذي أذكركم بأنه مقترح يتطور.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير لوشينين عن الاتحاد الروسي على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفيرة سري لانكا السيدة سارالا فرناندو.

السيدة فرناندو (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مداخلة لي تحت رئاستكم، أود اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن صادق تهانينا لتوليكم هذه المسؤولية المهمة. كما ننضم إلى الوفود الأخرى لندعو منكم نقل تعازينا الحارة باسم سري لانكا إلى أسر قتلى حادث كاتوفيتش المأساوي.

إن رئاستكم تتيح فرصة فريدة بما أن بلدكم بولندا يملك تجربة وفهماً في مجال التطلعات والحساسيات على مستوى المجموعات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تأتي الرئاسة البولندية في وقت حاسم. فالوضع الراهن، كما أشرتم في البيان الافتتاحي، يتميز بإحباط بالغ وبحث عن نهج بديلة لإعادة المؤتمر إلى العمل. ويتعين علينا أيضاً أن نتنبه إلى الإصلاحات الإدارية التي يجري إعدادها حالياً في نيويورك، مما سيحدث ضغوطاً جديدة لزيادة

تخفيض الموارد المخصصة لمؤتمر نزع السلاح بسبب المأزق الذي تقف عنده هذه الهيئة. وخلال هذه السنة، ومراعاة للقضايا المطروحة، نتحمل جميعاً في مؤتمر نزع السلاح مسؤولية فريدة من نوعها تتمثل في انخراطنا جميعاً وإشراك عواصمنا متوسلين بكل ما تحدثت عنه الوفود من قدرة على الإبداع ومن مرونة وإرادة سياسية لضمان الاستمرار السليم لهذه الهيئة المتميزة.

لقد أشار بعض الوفود إلى جداريات خوسي ماريا سيرت الرائعة في قاعة المجلس هذه وما تجسده من قوة تلهم عملنا. غير أننا نفضل التذكير، كما فعل عدة متكلمين خلال الجلسة العامة الألف في هذا الأسبوع، بالإنجازات التاريخية التي حققها مؤتمر نزع السلاح، وهي اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف البارزة التي تمثل اليوم مجموعة متينة من القوانين الدولية، كأساس يلهم جهودنا لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

وقد أشارت عدة وفود في اللجنة الأولى وفي مؤتمر نزع السلاح إلى خيبة أملها وانشغالها بغياب التقدم في شؤون نزع السلاح طوال ٢٠٠٥ وبالمأزق الذي يقع فيه مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وكذلك بالعجز عن الاتفاق على صياغة معينة بشأن نزع السلاح في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. ومع ذلك، يمكن اعتبار إعلان منح جائزة نوبل للسلام للمدير العام السيد البرادعي وللوكالة الدولية للطاقة الذرية في مستهل دورة اللجنة الأولى وكذلك البيانين الإيجابيين الصادرين خلالها عن رئيسي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤشرات طيبة على أن مبادرات تحديد السلاح ونزع السلاح المتعددة الأطراف التي تمخض عن بعضها مؤتمر نزع السلاح بلغت الآن مرحلة التنفيذ بتأييد واسع من الدول الأعضاء. وقدم البيان الصادر عن سعادة السفير الروسي جهوداً مشتركة مهمة تُبذل لتخفيض الأسلحة النووية. كما أن التقارير المقدمة خلال اجتماع اللجنة الأولى وتقارير الوفود في مؤتمر نزع السلاح بشأن التدمير الفعلي لمخزونات مهمة من الأسلحة والألغام الأرضية لها نفس الأثر الإيجابي.

سيدي الرئيس، لقد عبرت عدة وفود بالفعل عن تقديرها لكم إذ سمحتم بأن يُعتمد جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بسرعة هذه السنة. ولا تزال سري لانكا ترى جدول الأعمال موضوعياً وشاملاً ومرناً بما يكفي للتوفيق بين كافة المسائل المهمة. وقد اتخذتم كذلك مبادرة لتحقيق التعاون المشترك بين كافة رؤساء دورة ٢٠٠٦ من مؤتمر نزع السلاح، وإنشاء آلية أصدقاء الرؤساء مع مراعاة التوازن الجغرافي. ومع مرور الوقت، أدى السبات الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح إلى إفراغ مجمع الخبرة الفنية فيه من جوهره وإحلال الشك والارتياب. وأمام هذا المأزق، أصبحت الاختصاصات الرئاسية آخر حل يمكن اللجوء إليه. غير أن فهمكم "الشامل" واستعدادكم للمشاركة من خلال المجموعات الإقليمية سيساعدان على استجماع الزخم للمضي بالعمل قدماً لضمان الاستمرارية كما يُعتبران محاولة ثابتة لصياغة إجراءات مؤتمر نزع السلاح هذه السنة مع بناء الثقة في نفس الوقت حيال إمكانية استئناف العمل. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم ولرؤساء ٢٠٠٦ لتحقيق هذا المسعى.

أعربتم كذلك عن نيتكم إجراء نقاش منظم بشأن بعض المسائل ووضع جدول زمني. ويعلن وفد بلدي عن تأييد سري لانكا التام لمقترح السفراء الخمسة. ويمكننا كذلك النظر في أي قرار آخر قد تتوافق الآراء بشأنه. ولتحقيق هذه الغاية، نرى أيضاً أن من الممكن إجراء مشاورات مفتوحة وغير رسمية بكثرة وبشكل متكرر بشأن مسائل محددة. وستتيح هذه المشاورات غير الرسمية أسلوباً مرناً لتناول جوهر المسائل ريثما يُتفق على إنشاء أي هيئة فرعية للشروع في المفاوضات.

ولا يمكننا أن نتجاهل النداء الداعي إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها. وقد حظي العديد منا بفرصة الوقوف مباشرة على التطورات الأخيرة، وإن كانت بسيطة، صوب تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. ألا ينبغي أن يكون هناك انسجام في عملنا عبر المحافل المتعددة الأطراف؟ إن إيجاد توازن من خلال انتقال مرن بين الأجزاء في البيانات الرسمية والنقاش التفاعلي مع فتح الباب أمام مشاركة المجتمع المدني كذلك، من بين الخطوات البسيطة التي تحققت في اللجنة الأولى ومن شأنها أن تعود بالفائدة على مؤتمر نزع السلاح أيضاً. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح يسمح فعلاً بتوجيه الدعوات إلى الوكالات المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو غيرها من أجهزة منظومة الأمم المتحدة للمساعدة على المضي بأعمال المؤتمر قدماً.

وقلة قليلة منا لها ذكريات شخصية عما تمكن مؤتمر نزع السلاح من فعله قبل أن يذكرنا سعادة السفير السويدي مؤخراً بالإثارة التي تميز عملية المفاوضات. ولهذا أسألكم، زملائي الأعزاء، بما أن فصل الشتاء قد حل، أليس الربيع بقريب؟

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفيرة فرناندو من سري لانكا على بيانها وعلى الكلمات التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير الفرنسي فرانسوا ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): يود الوفد الفرنسي التعبير عن تعازيه لبولندا عقب كارثة كاتوفيتش.

لقد طلبتم إلى الوفود أن تقترح سبلاً للعمل والتفكير بشأن المسائل التي يمكن أن يتناولها مؤتمر نزع السلاح هذا العام. ونعتقد أن على مؤتمر نزع السلاح أن يكون قادراً على معالجة كافة المسائل المهمة التي تدخل في مجال اختصاصه. وفي هذا السياق، تفكر فرنسا وسويسرا معاً منذ أكثر من عام في الهياكل المدنية الحساسة. ووزعنا في السنة الماضية بشكل غير رسمي مشروع ولاية. وجاء حبيب فرنسي ليقدم آراءنا في الموضوع خلال جلسة عامة غير رسمية عقدت في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ونظم مركز جنيف للأمن السياسي منتدبين أجري فيهما نقاش مستفيض في هذه المسألة في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ و ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بفضل دعم السلطات السويسرية. وأدى هذان الحدثان إلى إصدارات قدمت لأعضاء المؤتمر. وقمنا أمس في سياق تأملي بتنظيم مشاورات مفتوحة في هذه المسألة. وفي الختام، وفي صدد البحث عن توافق في الآراء وإثراء تفكيرنا في هذا المحفل، يقدم بلدانا للمؤتمر مشروع ولاية يُوزع اليوم حتى تراعى مسألة الهياكل المدنية الحساسة في جهود الرئاسة لضمان الاتفاق بشأن برنامج عمل في هذه الهيئة. ولي الشرف، سيدي الرئيس، أن أطلب منكم إعطاء هذا المشروع رقماً مرجعياً كما جرت العادة بالنسبة لأوراق عمل المؤتمر.

وفي سياق المرونة والتوافق في الآراء الذي ساد خلال اعتماد جدول الأعمال هذه السنة، يمكننا، إن رغبتهم، أن ننظر في إدراج هذه المسألة في البند ٥ من جدول الأعمال مع أن تحفظاتنا عليه وطنياً ما زالت موضوعية.

وإذ نشكركم على توزيع مشروع الولاية كوثيقة رسمية للمؤتمر، سنبحث إليكم اليوم كذلك رسالة لنؤكد خطياً ما تحدثت عنه للتو؛ وفي الختام، أقول، سيدي الرئيس، إن سعادة السفير الهولندي كان يتمنى في الأسبوع الماضي لو يرى الستر مرفوعة، وأذكر في الحقيقة بأنني عبرت خلال البيان الذي ألقيته عند وصولي قبل سنتين عن نفس الأمل بالضبط. وها هي ذي مرفوعة اليوم، وأتمنى أن يكون هذا بشارة خير على عملنا في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الفرنسي ريفاسو على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير سويسرا، السيد يورغ سترولي.

السيد سترولي (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): لقد لاحظت كذلك أن الستر مرفوعة، بيد أن هناك ضباباً في الخارج. وآمل ألا يكون ذلك رمزياً.

تشترك سويسرا مع فرنسا في مشروع ولاية بشأن الهياكل المدنية الحساسة. وبينت مشاوراتنا المفتوحة بخصوص هذا المشروع أمس من جديد أن التهديدات التي تواجه هذه الهياكل تهديدات حقيقية. وأظهرت الأسئلة المشروعة التي طُرحت خلال النقاش أننا في أولى مراحل تحليل التهديد والأسلوب الذي يمكننا من مواجهته. ونعتقد أن الوقت قد حان للشروع في العمل بما يتماشى مع الخطوط الواردة في مقترحنا المشترك. ويمكن لفريق الخبراء الحكوميين الذي نقترحه عليكم أن ينظر في التنسيق مع الجهود المبذولة في منظمات إقليمية أخرى وفي التعاريف وتنفيذ التوصيات وأي حل آخر ضروري. وندعو كافة وفود مؤتمر نزع السلاح إلى المساهمة الموضوعية في تطوير مشروعنا. ولذلك يقترح وفد بلدي أن تعالج مسألة الهياكل المدنية الحساسة في إطار جدول أعمال مؤتمرنا. وينبغي أن تُدرج في خطتكم الخاصة بالنقاش المنظم خلال ٢٠٠٦.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير السويسري سترولي على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير إيطاليا، السيد كارلو تريزا.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم ورؤساء مؤتمر نزع السلاح الخمسة الآخرين لهذه السنة على تعييني صديقاً للرؤساء. وأود أن أؤكد لكم بأني سأبذل ما في وسعي لأداء هذه المهام على أحسن وجه وبناء على المبادئ التوجيهية التي استعرضتم اليوم.

لقد أشرتم في بيانكم الافتتاحي في ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى رغبتكم في إجراء نقاش أساسه جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لتحديد المسائل التي من شأنها أن تكون عناصر ممكنة لعملنا في المستقبل. ومع أن آراءنا قدّمت لكم في مشاورات ثنائية الأطراف، نعتقد أن من المفروض في الوفود خلال هذه الدورة أن تقدم بشكل فردي أو مشترك المسائل التي تخطى بالأولوية لعملنا هذه السنة. وأنا أتحدث الآن بالطبع بصفتي ممثلاً لبلدي لا صديقاً للرئيس.

وتقوم آراؤنا على مواقف وطنية سابقة وعلى مواقف الاتحاد الأوروبي أيضاً، ولا سيما استراتيجياته ومواقفه المشتركة من عدم الانتشار ونزع السلاح، التي عُرضت بوصفها وثائق رسمية لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أضيف أن الورقة غير الرسمية المسماة "أفكار للتأمل" التي قدمها قبل سنة رئيس مؤتمر نزع السلاح آنذاك، وهي تفصيل إضافي لمقترح السفراء الخمسة، لا تزال أساساً مرجعياً مهماً لنا.

وإن المسألة العامة المتعلقة بالمواد الانشطارية النووية موضوع يتطلب اليوم العناية الفائقة. ونحلل باهتمام في هذا الصدد البيان الصادر عن الممثل الدائم المقرر للاتحاد الروسي بشأن المواد الانشطارية النووية في ٣١ كانون الثاني/يناير.

لقد شرحنا في الماضي الأسباب التي تجعل بلدي يعطي الأولوية لمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة متعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة.

ونؤيد إنشاء لجنة متخصصة لهذا الغرض. ونعتقد أن المفاوضات على معاهدة من هذا القبيل تستوجب أوسع دعم في مؤتمر نزع السلاح.

ونقرر بأن وفوداً أخرى قد أشارت اليوم أيضاً إلى أولويات أخرى ولا سيما مسائل منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي و ضمانات الأمن السلبية ونزع السلاح. ونحن على استعداد لتناولها في برنامج عملنا وفي جدولنا الزمني.

كما تؤمن إيطاليا أيضاً بأن من الممكن الاهتمام أكثر في مؤتمر نزع السلاح بمسائل مناسبة وجديدة وإضافة مرتبطة بهذا المحفل.

وختاماً، وفي هذه المرحلة بالذات، تهيب إيطاليا برئاسات مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ وضع جدول زمني لهذه السنة أساسه الأولويات التي عبرت عنها الوفود والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل موضوعي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الإيطالي تزيّاً على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير رومانيا، السيد دورو كوستيا.

السيد كوستيا (رومانيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، عملاً بأعراف المؤتمر، أود في البداية أن أهنئكم لا على توليكم منصباً رفيعاً يتطلب جهداً جهيداً وهو منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل أولاً وقبل كل شيء على تفانيكم في أداء هذه المهمة. وأود كذلك أن أعرب عن دعمي الشخصي ودعم وفد بلدي لكافة جهودكم.

لو طُلب مني أن أحدد الجو السائد في مؤتمر نزع السلاح في كلمة واحدة، لكانت أول كلمة وأزخرها معنى تتبادر إلى ذهني هي "الإحباط". ولقد شعرنا به لدى الوفود خلال السنوات القليلة الماضية. ويشند شعورنا به في بداية الدورة بل قد سمعناه هذا اليوم بالذات. ويمكن تحديده بأنه ميزة مشتركة للبيانات التي وردت خلال الجلسات العامة الأولى. والإحباط يشعر به شخصياً كذلك، وربما أشد، أولئك الذين يقتربون من المنصة ويحثون الخطى نحوها.

وأود أن أقتبس فقرة قصيرة من بيان صدر عن الرئيس الروماني لمؤتمر نزع السلاح في مستهل رئاسته خلال الجلسة العامة ٧٥٦ التي عقدت في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وسأشرح عند الضرورة إحباطي.

"إنه لشرف عظيم أن أتولى رئاسة المؤتمر باسم رومانيا. وأعتبر هذا في الوقت ذاته مسؤولية خاصة. ... إن مؤتمر نزع السلاح مدعو إلى الشروع في عملية المراجعة الذاتية والتكيف مع بيئة سياسية متغيرة. فقبل اختتام المفاوضات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي، بدأنا جميعاً ننظر في مستقبل مؤتمر نزع السلاح وأولوياته الجديدة وخير أسلوب يمكنه من تلبية التطلعات المشروعة للبشرية. ويُنتظر منا أن نقدم استجابة مناسبة وأن نتخذ إجراءات ملموسة دون تأخير لا مبرر له. إن المؤتمر، إذ يحدد أهدافه وأساليب اشتغاله، يجب أن يعكس في سياق عمله الاتجاهات الدولية الراهنة.

ويجب الحفاظ على دوره التفاوضي وتعزيزه. ولا بد من أن تتوج عملنا بنتائج ملموسة إن أريد للمؤتمر أن يبقى وفاقاً لأهدافه النبيلة. ولن أدخر جهداً لخدمة مصالح المؤتمر قدر المستطاع وبشكل متوازن ومنفتح وعملي".

وليس لدي أي تعليق أضيفه إلى هذا البيان بعد مضي تسع سنوات عليه. وأفضل ما يمكنني القيام به في بياني الافتتاحي بعد أقل من شهرين من الآن، هو أن أغير بعض الكلمات فقط وأن أحاول جاهداً الإتيان بشيء مختلف. ولحسن الحظ، لقد قررنا هذه السنة بناء على مبادرتكم أن يقوم الرؤساء الستة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ بالتنسيق والتعاون بشكل أفضل من أجل دفع المؤتمر شيئاً فشيئاً على الأقل إلى تحقيق أهدافه وغاياته الرئيسية.

وعند بداية مهمتنا، عبرنا جميعاً نحن الستة عن تطلعات واقعية لكنها متفائلة بشأن فرص وسبل بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. ومن ثم لم يتوقع أحد منا أن نعلنوا اليوم أن المعجزة قد حلت وأنها اتفقتنا على برنامج عمل. وكان بودي شخصياً لو أنكم تمكنتم، بعد الادعاء المعروف القائل بـ "انعدام توافق في الآراء على برنامج عمل"، من تقديم مقترحات ملموسة قد تكون الوفود أتت بها، إذن لكان ذلك إشارة إلى أن كل واحد من هذه الأخيرة في قاعة المجلس هذه قد فهم أننا لن نتمكن من إزالة أو زحزحة العائق الضخم الذي يعترض عملنا إلا مجتمعين، أي خمسة وستين وفداً لا الرؤساء الستة فحسب. ومع هذا لا نزال نتمنى حدوث ذلك. لكن تحقيقه يقتضي أن نضع في الحسبان على الأقل ثلاثة مبادئ أساسية. أولاً، يحاول الرؤساء إتاحة الفرص للأعضاء للإتيان بمساهمات مجددة ومثيرة للنقاش. ثانياً، يمكن لأي وفد أن يطرح أي موضوع في أي وقت طالما هو مرتبط بولاية المؤتمر. ثالثاً، إن الأولويات الوطنية لا تتناقى، وأؤكد على أنها لا تتناقى.

لقد طالبت عدة وفود بفسح المجال أمام الإبداع في عملنا. وأفهم أن هذا النداء ليس محصوراً في رؤساء مؤتمر نزع السلاح بل موجه لكافة أعضائه. وقد قام رؤساء المؤتمر خلال السنوات القليلة الماضية بما في وسعهم. وأعتقد أن الوقت قد حان ليوصل جميع الأعضاء بمن فيهم الرؤساء عمل المستطاع.

وأود أن أختتم هذا البيان بسؤال ينتابني بعض الشيء عن دلالة هذه الكلمات العجيبة ألا وهي "التوافق في الآراء" في مؤتمر نزع السلاح، وربما نخصص لها حيزاً من التفكير. فهل يعني التوافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح "عدم التصويت" أم "التصويت بلا"؟

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل رومانيا، سعادة السفير كوستيا، وهو أحد الرؤساء المقبلين. وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير اليابان، السيد يوشيكى ماين.

السيد ماين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري لكم وللرؤساء المتعاقبين هذه السنة على مبادرتكم بإجراء نقاش منظم طوال العام. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

لقد قدمتم قبل دقائق معدودات بعض الملاحظات التمهيدية بشأن أصدقاء الرؤساء. وأعبر لكم عن امتناني وشعوري بالفخر إذ عُينت صديقاً للرؤساء.

وأود أن أعرب عن آرائنا بشأن أولويات مؤتمر نزع السلاح في هذه المناسبة الخاصة بتحديد المسائل التي تم دورتنا الجديدة. فقد أولت اليابان معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الأهمية الكبرى كإجراء لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وستكون هذه المعاهدة ركناً أساسياً للقضاء التام على الترسنات النووية. كما أنها ستساهم في منع الانتشار النووي من خلال حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية حظراً عالمياً وفي تعزيز الشفافية والمساءلة عن طريق نظام التحقق أو الضمانات. وقد أُنقِص على الشروع الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها في أسرع وقت ممكن في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. كما أن هذه المعاهدة هي الوحيدة التي حظيت بدعم كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح من بين المسائل الأربع الأساسية ولذلك فهي جاهزة للتفاوض بشأنها. ولن أفصل اليوم في موضوع المعاهدة بيد أنني سأعبر عن آرائنا فقط بشأن أولويات مؤتمر نزع السلاح.

ونعتزم إصدار ورقة عمل للدورة المقبلة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتطلع إلى تبادل مفيد للآراء مع الأعضاء للتعلم في موضوع المعاهدة. وليس من المناسب تكرار ما ناقشناه من قبل، وإنما نحتاج إلى التقدم. وركزتُ في الأسبوع الماضي على أهمية وضع جدول زمني واضح يحدد كيف ومتى تُعالج كل مسألة حتى يتسنى لنا الاستعداد مدة طويلة من قبل ونجعل تبادل الآراء بشكل هادف أمراً ممكناً. ونلج بشدة على أن يضم جدول الأعمال دورات متواصلة تخصص الوقت الكافي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فالدورات المتواصلة المكرسة لمسألة واحدة ضرورية للتعلم في الموضوع دون انقطاع. كما أن هذا سيسهل على الأعضاء إحضار خبراتهم من العواصم.

إن وضع جدول زمني تتغير المسائل الواردة فيه كل أسبوع أمر غير مرغوب فيه. ونعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ذات أولوية غير أننا منفتحون بالطبع على مناقشة أي مسألة طالما تلائم أداء مؤتمر نزع السلاح وتشجع وضع برنامج عمل مناسب لعملائنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الياباني ماين على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير أستراليا، السيد مايك سميث.

السيد سميث (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة تطلب فيها أستراليا الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أرحب بما أتيتم به من حماس وروح المبادرة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم الساعية إلى إعادة الحيوية لهذه الهيئة.

لقد فشل هذا المؤتمر خلال تسع سنوات في تحقيق أعمال موضوعية. ويعتبر وفد بلدي هذا الوضع محبطاً جداً ومخيباً للآمال.

لقد كنا جزءاً من الغالبية العظمى من الوفود التي أظهرت المرونة في دعم مختلف المقترحات المقدمة في تلك الفترة بشأن برنامج عمل.

ومن المؤسف للغاية أن مؤتمر نزع السلاح لم يشرع في مفاوضات، طال انتظارها، على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأضحى لدى الدول فهم جيد للمسائل الجوهرية بعد سنوات من النظر فيها. وستساهم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مساهمة حيوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وترى أستراليا أن معاهدة فعالة للغاية لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تضم إجراءات مناسبة للتحقق من امتثال الأطراف للالتزامات.

غير أن الأولوية ينبغي أن تعطى للشروع في مفاوضات على هذه المعاهدة. وينبغي أن تترك لهذه المفاوضات الجوانب التفصيلية في المعاهدة بما فيها طبيعة أي نظام للتحقق.

ولهذا السبب تؤيد أستراليا الدعوة إلى بدء مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون تأخير ودون شروط مسبقة.

أما إذا أضحى مؤتمر نزع السلاح في تحقيق هذا المسعى، فسنقدم الجهود المتواصلة للإعداد لمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

وخلال السنوات التسع التي فشلنا في الاتفاق في خلالها على برنامج عمل، ازدادت تهديدات أخرى للأمن الدولي قوة.

وإن انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف يبعث على قلق خاص.

وهذه المنظومات أسلحة مشروع للدول امتلاكها لتلبية حاجاتها الدفاعية. ولكن نقلها إلى عناصر فاعلة غير الدول واستخدام هذه العناصر لها يهدد السلم والأمن الدوليين.

وتبين التجربة أن هذه العناصر تستطيع الحصول على هذه الأسلحة بسهولة وبأسعار زهيدة.

وقد استخدمت ضد ٤٠ طائرة مدنية تقريباً، مما أسفر عن ٦٠٠ حالة وفاة منذ منتصف السبعينات وفقاً لبعض التقديرات.

واتخذ المجتمع الدولي خطوات لمواجهة هذا التهديد.

فقد أطلقت أستراليا، مثلاً، مبادرة لتشجيع دول آسيا والمحيط الهادئ ودول أخرى على تطبيق وسائل فعالة لمراقبة تصنيع هذه المنظومات وتخزينها ونقلها.

وفي الوقت الذي نكافح فيه لإيجاد توافق في الآراء على برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، يوجد بالفعل توافق دولي في الآراء بشأن ضرورة منع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف.

ففي العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء القرار ٧٧/٦٠ بشأن منع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والحصول عليها واستخدامها دون إذن.

وترى أستراليا أن هذا التوافق في الآراء يتيح لمؤتمر نزع السلاح فرصة للنظر في التهديد الذي يشكله انتشار هذه المنظومات ووضع تدابير لمواجهته.

وأستراليا، إذ تقترح منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف كمسألة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦، لا تنوي تحويل الجهود الرامية إلى تحقيق اتفاق على برنامج عمل.

بيد أننا نعتقد كذلك أن عجز هذا المؤتمر على مدى تسع سنوات عن الوصول إلى توافق في الآراء بشأن أربع مسائل لا ينبغي له أن يمنعنا من النظر في مسائل ملحة أخرى بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح بل والتفاوض عليها، ولا سيما عند وجود توافق في الآراء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات.

ونأمل أن يقوم مؤتمر نزع السلاح، من خلال إدراج منظومات أسلحة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف في دورته لعام ٢٠٠٦، بتحديد ووضع تدابير لمنع انتشار هذه المنظومات بين عناصر غير الدول بتصنيعها ونقلها واستخدامها بشكل غير مشروع.

ولهذا السبب كتبت إليكم، سيدي الرئيس، مستعرضاً مقترحنا، وأطلب إليكم أن توزعوا هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية للمؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الأسترالي سميث على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير تركيا، السيد تريكول كورتياكان.

السيد كورتياكان (تركيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البدء أن أعرب عن تقديرنا البالغ لجهود مؤتمر نزع السلاح التي أطلقتموها مع الأعضاء الآخرين في فريق الرؤساء الستة من أجل عودة المؤتمر إلى العمل الموضوعي. وكما قلنا خلال أول جلسة عامة هذه السنة، لقد شجعنا السرعة التي اعتمد بها جدول أعمال هذا العام. ونتمنى أن يكون هذا بشير خير للسنة المقبلة.

لقد حان الوقت لمؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة التفاوض الوحيدة في شؤون نزع السلاح، كي يعود إلى العمل ويصبح موضوعياً من جديد. وصحيح أن ٢٠٠٥ كانت سنة محيية للآمال من حيث نزع السلاح. ومع ذلك لا ينبغي أن يكون هذا سبباً يصدنا عن العمل. بل أولى له أن يدفعنا إلى العمل مجتمعين ونثبت للعالم أن الأمل ما زال قائماً. وما عاد بوسعنا أن نظل معطلين عن العمل في مؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت الذي تجري فيه محادثات بل ويوجد فيه تقرير عن عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة، لا يمكننا أن نتجاهل أن مؤتمر نزع السلاح هو بالتحديد القاعدة للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف. ولا يمكننا، لا سيما ونحن في مواجهة مختلف التهديدات الجديدة، مثلما أشرتم إلى ذلك سيدي الرئيس ومثلما أشارت عدة وفود، أن نتخلف عن توحيد الجهود في السعي إلى أمن أكبر لنا جميعاً.

لقد أحاطنا الأمين العام للمؤتمر، في خطابه الموجه إلى هذه الهيئة في ٣١ كانون الثاني/يناير، علماً بالتفاوت المهيول بين الإنفاق العسكري والموارد المعبأة للمساعدات. ألسنا مسؤولين عن هذا لا أمام اليائسين من جراء الفقر أو المجاعة أو الأمراض أو الكوارث الطبيعية في عالم اليوم فحسب، بل أيضاً أمام الأجيال المقبلة؟

ولذلك فإن الرهان صعب ومتعدد الأبعاد. والتقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أمر حيوي وما زال مؤتمر نزع السلاح ضرورياً لوضع القواعد والصكوك اللازمة لتعزيز الامتثال والتحقق.

وينبغي لنا أيضاً أن نضع نصب أعيننا أن عمل مؤتمر نزع السلاح هو أحد الاختبارات الحاسمة لمبدأ تعدد الأطراف الذي تعد أسرة الأمم في أمس الحاجة إليه اليوم.

واحتُفَظ في جدول الأعمال الذي اعتمده في الجلسة العامة الأولى بمسائل المؤتمر الجوهرية التي توليها تركيا الأهمية أيضاً. وقد بُذلت جهود مختلفة في السنوات الماضية للوصول إلى اتفاق على برنامج عمل حتى يعود مؤتمر نزع السلاح إلى العمل في هذه المسائل. وتلا مقترح السفراء الخمسة، الذي سيحظى بأوسع تأييد من المجموعات في هذه الهيئة لو طلب منا التصويت ببناء الأسماء، مزيد من المحاولات الرسمية وغير الرسمية. ونعتقد أن من المستصوب مواصلة هذه الجهود حتى يتسنى كسر الجمود الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح.

وهناك مسائل جديدة أيضاً قد يكون النقاش بشأنها مثمراً فعلاً، مثلما استعرضتم أنتم وعدد من الوفود في بياناتها. ونشاط الرأي القائل بأن هذه المسائل لا ينبغي لها أن تحل محل القضايا الرئيسية الأربع في جدول الأعمال، مما يحافظ على أولويتها. ويجب على المسائل الجديدة أن توافق بالطبع ولاية مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بتزع السلاح وتحديد الأسلحة. وسينظر وفد بلدي في أي مقترح من هذا القبيل انطلاقاً من ذلك المنظور.

وفي هذا الصدد، أرحب بصفتي مشاركاً رئيسياً في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن منع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والحصول عليها واستخدامها دون إذن، بمقترح أستراليا القاضي بإدراج هذه المنظومات في دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٦ قصد تناولها من نفس المنظور.

وأود في الختام، سيدي الرئيس، أن أرحب بالتزامكم بإعطاء المؤتمر نيابة عن الرؤساء الستة جدولاً زمنياً لعملنا هذه السنة، وهو ما نتطلع إليه. كما نرحب بالأصدقاء الذين سيساعدون الرؤساء الستة في المشاورات غير الرسمية. وسيواصل وفد بلدي دعم الجهود للعودة بمؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير التركي كورتيجان على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان، السيدة تمينا جنجوا.

السيدة جنجوا (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): نود في البداية، سيدي الرئيس، تقديم تعازينا الخالصة للحكومة البولندية ولأسر ضحايا حادث كاتفيتش. ومهنئكم مرة أخرى على تولي الرئاسة. ونتمنى أن يحالفنا النجاح، تحت قيادتكم وبفضل سعيكم الجاد، في وضع برنامج عمل شامل ومتوازن. وتؤيد باكستان كافة الجهود الرامية إلى إخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق الحالي.

إن اختياركم لأصدقاء الرؤساء الستة أفضل ما كان من الممكن تحقيقه. فكل واحد من السفراء الموقرين من أصدقاء الرؤساء يتمتع بمؤهلات بارزة وتجربة في التعامل مع مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وفي عمل المؤتمر. بيد أن من اللازم إظهار وإثبات الفائدة العملية من إنشاء مجموعة أصدقاء الرؤساء. وأكرر أننا نعتبر أنفسنا جميعاً أصدقاء الرئيس.

أما برنامج العمل الذي يتميز بالشمولية والتوازن، فقد عبر وفد بلدي فعلاً عن موقفه منه في دورات سابقة من مؤتمر نزع السلاح. ونود أن نقول مرة أخرى إننا مقتنعون من أن مقترح السفراء الخمسة لا يزال يحظى بأكبر قدر من التأييد في المؤتمر. وبإمكان هذا المقترح، رغم أنه لا يرضينا تماماً، أن يساعد على تنشيط مؤتمر نزع السلاح وتحريكه.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيدة جنجوا ممثلة باكستان على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة.

وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يود أي وفد طلب الكلمة الآن؟ أرى أن ممثل شيلي الموقر يرغب في طلب الكلمة.

السيد إيغورين (شيلي) (الكلمة بالإسبانية): أود في البداية أن أقدم لكم ولحكومة بولندا تعازي وفد بلدي بخصوص الحادث المأساوي الذي وقع قبل بضعة أيام.

وأرغب، سيدي الرئيس، في إعادة تأكيد تقديرنا وتأييدنا للمبادرة التي اتخذها الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٦ للعمل بشكل مشترك. وسيجنبا هذا الوقوع في وضع يشهد إجراء مفاوضات ثنائية في ست ولايات متفرقة والبحث عن صيغ تتيح التقدم، وسيكون لنا بدلاً من ذلك عمل متكامل يبدأ الآن ويشمل سنة ٢٠٠٦ بأكملها. ونتمنى إذن أن تتمكن من تحقيق نتائج جيدة في هذا الصدد. ورغب الرؤساء الستة في إتباع هذه الخطوة الرئيسية بأحرى ألا وهي إنشاء مجموعة أصدقاء الرؤساء لعام ٢٠٠٦ فدعوا ستة سفراء لمساعدتهم في جهودهم. وأود، نيابة عن سعادة السفير مارتايت، أن أشكركم وأشكر الرؤساء الآخرين على دعوته إلى المشاركة في مجموعة الأصدقاء هذه، وأن أخبركم بأن وفد شيلي رهن إشارتكم. وبإمكانكم أنتم والرؤساء الآخرين الاعتماد على استعدادنا للتعاون مع كل الجهود التي قد تُبذل من الآن فصاعداً للمضي بالمؤتمر قدماً. هذه هي الروح التي ما فتئ بلدي يعزها بصفته عضواً في مؤتمر نزع السلاح. ونشارك في مقترح السفراء الخمسة من هذا المنطلق سعياً إلى محاولة مساعدة المؤتمر على العمل كما ينبغي له. ونرى أن هناك تأييداً واسعاً لمقترح السفراء الخمسة، مثلما سمعنا اليوم وفي مناسبات أخرى، ونعتقد أن بالإمكان تحسينه إذا كان ذلك سيُتيح رفع مستوى الدعم المقدم له.

وأود أيضاً أن أشير إلى موضوع أوردته سعادة السفير الأسترالي في بيانه الأخير يتعلق بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. ونعتقد أنه مهم للغاية من حيث الخطر الذي يلحق السلم والأمن الدوليين بسبب انتشار هذا النوع من الأسلحة في حالة وقوعها بين أيدي العناصر الفاعلة من غير الدول. ومن ثم أهميتها، وهذا موضوع تناولته محافلنا، بيد أنني أود إبراز ما جاء به سعادة سفير أستراليا وكذلك سعادة سفير تركيا بخصوص النظر في هذا الشأن في اللجنة الأولى للجمعية العامة حيث حظي القرار الصادر في الموضوع بإجماع كافة الأعضاء.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل شيلي الموقر، وأرى أن ممثل الجزائر الموقر يود طلب الكلمة.

السيد خليف (الجزائر): شكراً سيدي الرئيس. أود في البداية أن أنضم إلى من سبقني لتقديم تعازينا ومواساتنا للشعب البولندي ولأسر ضحايا الحادث الأليم الذي وقع في بلدكم مؤخراً.

لم يكن الوفد الجزائري يود في الحقيقة طلب الكلمة، ولكن النقاشات الثرية والمقترحات التي سمعناها اليوم قد تتطلب منا الحديث عن بعض الأمور.

إن وفد بلدي يدعم أي مسعى من شأنه إخراج عمل المؤتمر من الركود الذي يعتريه. ومن ثم، نشجعكم على مقترحكم القاضي بتنظيم نقاشات حول المسائل التي يمكن إدراجها ضمن برنامج العمل على ضوء جدول الأعمال المعتمد. ونتطلع إلى جدول زمني مثل الذي اقترحتموه يوم ٩ شباط/فبراير.

وسمعنا اليوم مقترحات مهمة قدمها بعض الوفود بخصوص إدراج بعض المسائل ضمن جدول الأعمال المعتمد. ويحق لأي وفد، بطبيعة الحال، أن يثير أي نقطة يراها مهمة بناء على أحكام النظام الداخلي للمؤتمر. وكما ورد في كلمتكم، سيدي الرئيس، فإن جدول الأعمال المعتمد فيه من المرونة ما يسمح لنا ولأي وفد وللمؤتمر بمعالجة أي مسألة تم السلم والأمن الدوليين. وقد جاء البيان الرئاسي الذي عقب التصديق على جدول الأعمال في الجلسة العامة الأولى لمؤتمر نزع السلاح واضحاً إذ ينص على أي مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين يمكن أن تعالج ضمن جدول الأعمال إذا ما تحقق توافق في الآراء بشأنها. ويود وفد بلدي تعزيز ما جاء في بيان سعادة سفير الاتحاد الروسي بخصوص الشروط المرتبطة بأي موضوع يطرح للنقاش. ومن ثم أتساءل كيف سواصل عملنا. هل سننتظر أن تقدموا جدولاً زمنياً للنقاش المنهجي الخاص بالمسائل المهمة التي استمعنا إليها اليوم، أم أن سكوتنا علامة على الموافقة؟ أرجو منكم تقديم توضيح بهذا الشأن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه، وسننظر بالطبع في كل الأمور ونقدم للمؤتمر قريباً مقترحات بشأن الجدول الزمني.

هل يرغب أي وفد في طلب الكلمة الآن؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك؛ إذن قبل اختتام جلسة اليوم، أود أن أشكر كافة الوفود على النقاش الشيق الذي أتمنى أن يكون بداية لحوار ناجح في هذه القاعة. وغالباً ما أشارت بيانات اليوم إلى بيانات سابقة. وأتمنى أن تتواصل روح الحوار هذه في مؤتمر نزع السلاح طوال دورة هذه السنة.

وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء ٧ شباط/فبراير الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠

-----